

# مقترح صندوق إنعاش

للتعافي من آثار كوفيد-19 لصالح  
المشاريع الصغيرة والمتوسطة  
تقدمه الجمعية الاقتصادية الكويتية

فبراير 2021

كويت امباكت  
KUWAITIMPACT  
AN INTELLECTUAL GATEWAY

صندوق التعافي من كوفيد-19  
COVID-19 Relief Fund

الاسم الكامل: المشاريع الصغيرة والمتوسطة

العدد: 30000

الجنسية:  كويتي  غير كويتي

Full Name:

Number:

Nationality:  Not Kuwaiti  Kuwaiti

الجمعية الاقتصادية الكويتية  
K.E.S.

حقوق النشر محفوظة للمؤلفين. جميع الحقوق محفوظة © 2021. لا يجوز نسخ هذا المستند أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت دون الحصول على إذن كتابي صريح من المؤلف باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

تم نشر هذه الورقة بواسطة منصة [Kuwaitimpakt.com](http://Kuwaitimpakt.com) المتخصصة بنشر الأوراق الفكرية والدراسات المتعلقة بالاقتصاد والسياسة العامة في الكويت. تهدف المنصة إلى دعم المفكرين والباحثين وتمكينهم من إيصال أبحاثهم إلى أكبر شريحة ممكنة من القراء وبناء مكتبة واسعة من الدراسات والبحوث القيمة والمعدة من قبل كوادر محلية من المفكرين والأكاديميين. وذلك لتعزيز المناقشات والحوارات المثمرة التي تتناول القضايا الاقتصادية المختلفة. ليس لموقع [Kuwaitimpakt.com](http://Kuwaitimpakt.com) أي أهداف أو دوافع سياسية إنما هو بوابة لممارسة فكرية. [Kuwaitimpakt.com](http://Kuwaitimpakt.com) هو مبادرة فكرية من شركة [Bensirri Public Relations](http://Bensirri Public Relations).

# قائمة المحتويات

3

المقدمة

5-4

المشكلة

6

الحل المقترح

8-7

المزايا الممنوحة وشروط الانضمام للصندوق

9

آلية تحديد رأس مال الصندوق

10

تمويل صندوق إنعاش للتعافي الحكومي

11

الخاتمة

## المقدمة

لا يخفى على أحد ما تعرضت له دولة الكويت من صدمات اقتصادية كبيرة وضخمة منذ مطلع عام 2020 جزاء انتشار وباء كورونا (كوفيد-19) وما لحقه من هبوط حاد في أسعار النفط العالمية بسبب انخفاض الطلب وتوقف ملامح الحياة الطبيعية في بلدان العالم كافة.

إلا أن الاقتصاد الوطني وعلى مغايرة بقية دول العالم شهد انتكاسة أكبر تمثلت بفرض أطول حظر تجول في العالم تعطلت على أثره الأنشطة الاقتصادية والتعاملات التجارية المختلفة لأشهر عديدة وأغلقت أبواب المحلات والمتاجر وسرحت فيها العمالة.

وعلى الرغم من الوعود الحكومية بالتحفيز والدعم المزعوم لمعالجة الوضع الاقتصادي، إلا أن أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما زالت تعاني من تداعيات الأزمة الصحية، بل وأنها وبالرغم من استجابتها إلى الاشتراطات الصحية والتزامها بالحظر الكلي والجزئي وكل ما لحقه من اشتراطات وقيود، فقد استمرت أنشطتها التجارية ترضخ تحت وطأة التكاليف الثابتة مثل الإيجارات والرواتب والرسوم.

كان القرار الاقتصادي أبرز الغائبين عن معالجة الأزمة على الرغم من مطالبات العديد من الجهات والجلسات الحوارية والدراسات والعروض المرئية التي قُدمت، إلا أن أصوات الكثيرين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد ضاعت وسط المشاحنات والمساومات السياسية.

عدم قدرة الحكومة على دعم وتمكين قطاع المشاريع الصغيرة خلال الأزمة، دفعنا إلى تقديم مبادرة للحد من عبء ممارسة الأعمال التجارية لقطاع المشاريع الصغيرة

والمتوسطة. إذ تقترح ورقة السياسة هذه إنشاء **صندوق إنعاش للتعافي من آثار كوفيد-19 لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة** لدعم أصحاب الأعمال في التغلب على التحديات التي فرضها الوباء، كما يعمل على تنمية ثقافة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير بيئة الأعمال الخاصة بهم.

هذا الاقتراح لا ينتقص من المبادرات السابقة بل يكملها ويبنى عليها عبر وضع تصوّر متكامل الأركان لإنشاء صندوق للتعافي الاقتصادي وكيفية إدارته وإمكانية تمويله، حيث أن فكرة إنشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليست جديدة.

تقف الكويت على أعتاب عهدٍ جديدٍ مدعوم بحكومة ومجلس أمة جديان ونحن على أمل أن يتم تبني هذا المقترح من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية. فهدفنا الأسمى هو المساهمة في بناء اقتصاد وطني مستدام يحقق التنمية الاقتصادية ويعزز من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي ويحفز المواطنين على العمل في القطاع الخاص عبر تبني روح المبادرة.

**محمد بدر الجوعان**

**عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية**

**صاحب المبادرة**

## المشكلة

في الكويت هنالك ما بين 27,000 إلى 30,000 شركة صغيرة أو متوسطة تمثل حوالي 90% من إجمالي الشركات في الكويت، بينما لا تساهم سوى بـ 3% فقط من الناتج المحلي القومي.<sup>1</sup>

قد يكون تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة أمراً صعباً للغاية، حيث تستخدم البلدان المختلفة تعريفات مختلفة وفقاً لحجم الأصول والإيرادات وعدد الموظفين. ولأغراض ورقة السياسة العامة هذه، سنقوم بتصنيفها على أنها شركات تم تسجيل مالكيها بموجب الباب الخامس في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (التأمينات).

كان لوباء كوفيد-19 أثراً حاداً على الاقتصاد لم يكن بإستطاعة أحد التنبؤ به، حيث أدت التدابير الصحية إلى توقف جميع الأنشطة الاقتصادية، فالشركات الصغيرة والمتوسطة بحكم تعريفها لا تتمتع بإحتياطي نقدي وافر يمكّنها من مواجهة مثل هذه الأزمات، كما أن القيود المفروضة على الحركة وإغلاق المناطق العمالية لأشهر كان له أثر سلبي لعدم قدرة أصحاب الأعمال على تشغيل أعمالهم أثناء الأزمة.

وقد كشف استطلاع أعدته شركة بن سري للعلاقات العامة في الأشهر الثلاثة الأولى للجائحة بأن 45% من الشركات قد

أغلقت أعمالها أو اضطرت إلى الإغلاق بينما 26% من الشركات شهدت انخفاضاً في الإيرادات بنسبة تفوق الـ 80%.

إلى جانب ذلك، حذرت دراسة أخرى أعدتها شركة تساويك للاستشارات التسويقية من أنه في حال تم إغلاق 50% من المشاريع الصغيرة فإنّه سوف يصبح هنالك 100 ألف عامل عاطلاً عن العمل، علماً بأن نسبة الكويتيين العاملين في قطاع المشاريع الصغيرة تبلغ 3 كويتيين لكل مشروع.<sup>2</sup>

## الحل الحكومي

لا شك بأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد لعب دوراً محورياً منذ انشائه في العام 2013 في خلق ثقافة المبادرة وتطوير بيئة الأعمال الملائمة للقطاع. إلا أنه يواجه عوائق قانونية في لوائحه الداخلية و لائحة التعثر الخاصة به، حدث من قدرته على التدخل في ظرف استثنائي كالجائحة الصحية التي نمر بها الآن.

فقد صمم الصندوق لتنمية المشاريع وتمويل انتشارها ولم يصمم بغرض التدخل في حالات الكوارث والظروف الهالكة، ولذلك فقد أصدر مجلس الوزراء الكويتي في 31 مارس 2020 قرار رقم 455 (2020/455) كحزمة تحفيز للأعمال المتضررة

## لمحة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة

60%

من المشاريع مصروفاتها الشهرية شاملة الإيجارات والرواتب 10 آلاف دينار.

22%

من الشركات الصغيرة سيولتها أقل من 10 آلاف دينار.

45%

من الشركات الصغيرة سيولتها لا تتجاوز 5 آلاف دينار.

77%

من المشاريع الصغيرة والمتوسطة توظف كويتيين.

المصدر: "24 ألف كويتي مهيدون بخسارة وظائفهم ما لم تتدخل الحكومة" صحيفة الأنباء 29 مارس 2020

أوساط أصحاب الأعمال. إذ أنه فرض شروطاً معقدة مثل "القيمة المضافة للاقتصاد" والالتزام بنسب التكويت المحددة لسنة 2021 إضافةً إلى تراجع إقبال البنوك على منح التمويل مع تصاعد احتمالات وجود أزمة سيولة وعدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، سعت الحكومة مجدداً إلى الحد من التأثير السلبي عبر تقديمها مقترح لضمان القروض البنكية بحد 80% في أكتوبر 2020، إلا أنه الآخر لم يحصل على عدد الأصوات المطلوبة في مجلس الأمة وبقيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه مصيرها وحيدةً.

من الجائحة، ونصت المادة 6 و7 من القرار على "تقديم البنوك تمويلاً ميسراً لتلك القطاعات. لتغطية العجز في التدفقات النقدية."<sup>3</sup>

وبناءً على ذلك، قام بنك الكويت المركزي بتحديد ضوابط التمويل المقدم مُعرِّفاً الشركات المتضررة بتلك التي "كانت تعمل بكفاءة تشغيلية ولها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وقدرات على خلق فرص للعمالة الوطنية والتي تضرر نشاطها جزئياً أو كلياً" مطالباً البنوك بتحمل كامل المخاطر الائتمانية عن التمويل المقدم وحصص التمويل في تغطية المستحقات كالرواتب والإيجارات والنفقات الدورية التعاقدية.

إلا أنه وحسب تقرير صادر من البنك المركزي في يوليو 2020 كشف فيه أن البنوك قد وافقت على 199 طلباً للحصول على تمويل ميسر لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا، بقيمة إجمالية تصل إلى 110.6 مليون دينار.<sup>4</sup>

كان الهدف من قرار 455 / 2020 تشجيع البنوك على إقراض قطاع المشاريع الصغيرة، إلا أنه بات واضحاً عدم قبوله في

### أثر جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الكويتي خلال الأشهر الثلاثة الأولى

64%

من الأفراد يشعرون بالقلق أو عدم اليقين من الأوضاع الاقتصادية بعد الأزمة.

26%

من الشركات شهدت انخفاضاً في الإيرادات بنسبة تفوق 80%.

45%

من الشركات علقت أعمالها أو اضطرت إلى الإغلاق.

-75%



انخفاض عدد زوار متاجر الأغذية، ومحلات التجزئة وأماكن الترفيه.

المصدر: إستطلاع تأثر الشركات الكويتية بكوفيد-19 الصادر عن شركة بن سري للعلاقات العامة مايو 2020 و عرض محافظ البنك المركزي الكويتي "الحياة والمحبة" يونيو 2020

1. ورقة بعنوان "المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت جراء كوفيد-19: الوضع الراهن" أصدرها شركة المركز المالي الكويتي في 16 يوليو 2020
2. "24 ألف كويتي مهددون بخسارة وظائفهم ما لم تتدخل الحكومة" صحيفة الأنباء، 29 مارس 2020
3. ضوابط التمويل المقدم للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا (COVID-19) أصدرها بنك الكويت المركزي 21 أبريل 2020
4. "110.6 مليون دينار قروضاً ميسرة لـ 199 عميلاً" صحيفة الراي 15 سبتمبر 2020

## الحل المقترح

وبعد أن عرضنا المشكلة، لا بد أن يحتضن الحل القطاع الخاص ولا يستبعده، حل يغذي ويعزز بيئة ريادة الأعمال لكي تنمو المشاريع وتزدهر.

فتقدم هذه الورقة تصوراً لإنشاء صندوق إنعاش للتعافي من آثار كوفيد-19 لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يقدم منح مالية لأصحاب الأعمال بهدف تعزيز ثقافة المبادرة والمحافظة على مكتسباتها.

### ويأخذ مقترح صندوق إنعاش للتعافي من آثار كوفيد-19

صفة "صندوق مستقل لغرض معين" (Special Purpose Vehicle) ويحدد بمدة لا تتجاوز السنتين ورأس مال معلوم بقيمة 125 مليون دينار كويتي على شكل منح وليس تمويلاً.

ونظراً إلى طبيعة الشركات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة تعريف القطاع، فإننا نقترح أهلية الحصول على المنح تكون لأصحاب الأعمال المسجلين بموجب الباب الخامس في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حتى لا يتم إبعاد أي مستفيد محتمل، وذلك لكونهم مبادرين تركوا استقرار ومميزات الوظيفة الحكومية وشقوا الدرب أملاً بحكومة تراعيهم وتعمل على تذليل العقبات أمامهم.

إن الغرض من صندوق إنعاش للتعافي من آثار كوفيد-19 هو صرف مَنح للشركات التي تدخل الصندوق طواعية، والعمل على ضمان امتثال الشركات للمتطلبات التي تهدف إلى تعزيز المعاملات البنينة من أجل تمكينهم من البقاء في السوق والمساهمة في النمو الاقتصادي في المستقبل. وتُسند إدارة الصندوق إلى مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء أصحاب شأن وعلاقة في الصندوق مثل وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الشؤون الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، جمعية المحامين الكويتية، جمعية المحاسبين الكويتية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويشكل مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء وتنقضي المدة بانقضاء دور الصندوق، بحد أقصى عامين.

بالإضافة إلى مهامه المعلنة لتقديم المنح، يقوم مجلس

الإدارة بالعمل مع مجلس الوزراء والمشرع لضمان إصدار

**لائحة قانون المناقصات المعدل (رقم 74 لسنة 2019)**

لصالح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعديل المادتين

**28 و49 من قانون العمل في القطاع الخاص (رقم 6 لسنة**

2010) لمساعدة الشركات والمؤسسات على الاستجابة

بشكل أفضل للأوبئة والأزمات.

### توقعات محافظ البنك المركزي للاقتصاد الوطني في يونيو 2020

**8-10 مرات**

زيادة معدل التعثر في السداد.

**3 مليار د.ك**

نقصاً محتملاً في سيولة الشركات.

**30% - 42%**

انخفاض متوقع في إيرادات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتضررة.

المصدر: "عرض الحياة والمحياء"، بنك الكويت المركزي، يونيو 2020

## المزايا الممنوحة وشروط الانضمام للصندوق

تقترح الورقة أن يتم تقديم المنحة المالية للشركات المنضمة للمبادرة على النحو التالي:

استرداد القيمة الإيجارية بواقع 25% من قيمة عقود الإيجار للمنشآت ضمن الفئات والمعايير المحددة.



دفع استقطاع التأمينات الاجتماعية لمنتسبي الباب الخامس لمدة سنة.



إلغاء رسوم الكهرباء والماء لمدة سنة.



إلغاء رسوم تسجيل المركبات التجارية لمدة سنة.



إلغاء رسوم تحويل و تجديد العمالة في وزارة الشؤون لمدة سنة.



إعفاء من رسوم تجديد الرخص في وزارات الدولة والجهات الحكومية والرسوم الجمركية والتخليص الجمركي لمدة سنة.



التوصية بفك قيد المبالغ ودفع فواتير الشركات المتعاملة مع الحكومة والجمعيات التعاونية خلال 30 يوم.



إنشاء لجنة لمراجعة خيارات الاقتراض وتسهيلها مع بنوك محلية لدعم الشركات عن طريق "تمويل" للمبادرين عن طريق شركة مبادرة صغيرة.



## وفي مقابل حصولهم على المزايا يستوجب على الشركات المنضمة للمبادرة الالتزامات التالية:

أن تكون الشركة ملتزمة بسداد اشتراكاتها لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لغاية 1 مارس 2020.



الالتزام بشراء 60% من الاحتياجات التشغيلية للشركة من شركات أخرى في المبادرة وذلك بغرض تحريك الموارد الرأسمالية بين منتسبي الباب الخامس وخلق التفاعل مع بعضهم البعض من خلال إنشاء تعاملات تجارية من شأنها أن تنعكس على إيراداتها، وخلق بيئة أعمال مبدئية.



التعاقد مع مكاتب المدققين و المحاسبين الماليين المعتمدين من المبادرة والذين هم من بيئة المشاريع الصغيرة أيضاً للقيام بالتدقيق على كل مستفيدي المبادرة من دون أي مقابل مادي لسنة كاملة، وتدقق من خلالها على التزامات مشتريات العمل التشغيلية من مشاريع صغيرة ومتوسطة أخرى.



السماح للمبادرة بإنشاء قاعدة بيانات للمساهمين تركز على تقديم البيانات المالية والإدارية للشركات في ما يهدف إلى تعزيز مجال البحث العلمي والدراسات حول قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة في الكويت



الدخول في منصة مشتريات على شبكة الإنترنت مصممة لتسهيل عملية تقديم العطاءات الكاملة لكل من المناقصات والمزايدات داخل القطاع الخاص وعبر قطاعات وصناعات متعددة.



التشجيع على خلق فرص عمل جديدة للمواطنين الكويتيين



## آلية تحديد رأس مال صندوق إنعاش للتعافي من آثار كوفيد-19

لكي تتمكن من تحديد رأس مال الصندوق ينبغي علينا أولاً معرفة عدد المستفيدين المحتملين من صندوق إنعاش للتعافي من آثار كوفيد-19 ويتم ذلك من خلال النظر إلى عدد المسجلين على الباب الخامس في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والبالغ عددهم 16,477 شخص حتى نهاية شهر سبتمبر 2020. وإذا قمنا بالنظر إلى متوسط الاشتراكات الشهرية فإنه يبلغ 231 دينار كويتي. فإن هذه الأرقام التي تم اعتمادها عند وضع الفرضيات تحدد رأس مال صندوق إنعاش للتعافي من آثار كوفيد-19 عند 125 مليون دينار كويتي.

المزايا الممنوحة للشركات في صندوق إنعاش للتعافي	التكلفة التقديرية (د.ك)	الفرضية
إسترداد القيمة الإيجارية بواقع 25% من قيمة عقود الإيجار للمنشآت لمدة سنة (ما يعادل إيجار 3 شهور)	66,805,997	يبلغ متوسط إيجارات منتسبي الباب الخامس حسب إستفتاء خاص قامت به الجمعية: 1590 د.ك. شهرياً
دفع استقطاع التأمينات الاجتماعية لمنتسبي الباب الخامس لمدة سنة	45,674,244	بفرضية استفادة جميع المسجلين لدى التأمينات بحد أعلى 305 د.ك
إلغاء رسوم الكهرباء والماء لمدة سنة	4,448,790	بفرض أن 15% من الباب الخامس يدفع التزاماته مباشرة للدولة
إلغاء رسوم تسجيل المركبات التجارية لمدة سنة	411,925	بفرض أن 25% من المشاريع الصغيرة مستفيدة منها
إلغاء رسوم تحويل و تجديد العمالة في وزارة الشؤون لمدة سنة	1,318,160	بفرض استفادة جميع المنتسبين لمرة واحدة
إعفاء الرسوم تجديد الرخص في وزارات الدولة والجهات الحكومية	3,260,000	لجميع الرخص مرة واحدة في السنة كاملة
إعفاء الرسوم الجمركية والتخليص الجمركي لمدة سنة	2,965,860	على فرض أن 15% من المشاريع الصغيرة مستفيدة منها
<b>الاجمالي</b>	<b>124,884,976</b>	

## تمويل صندوق إنعاش للتعافي من آثار كوفيد-19

نحن جميعاً على علم بالظروف التي تمر بها البلاد من عجوزات مالية متراكمة على مدى السنوات الخمس الأخيرة ولا ننوي في هذه المبادرة إرهاب الخزينة العامة بمصروفات إضافية جراء أزمات صحية ومالية وسياسية. إلا أن الكويت، وكونها رائدة في إنشاء الأذرع الاستثمارية السيادية، تزر بقنوات تمويلية متعددة عبر مؤسسات مستقلة مالياً عن الدولة تجعل من الحلول التمويلية البسيطة سهلة لحكومة دولة الكويت وبشروط ميسرة. كما أن السياسات الحصيفة لبنك الكويت المركزي قد مكنت الدولة من الحصول على مكانة مرموقة في سياساتها المالية ولذلك نقترح أن تكون الحلول التمويلية من أحد الجهات المستقلة أو بمزيج من الجهات التالية:



الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية متمثلة بتمويل طويل الأجل وفائدة لا تؤثر على متوسط كلفة الاستثمار المعمول بها في الصندوق.



المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية متمثلة بتمويل طويل الأجل وفائدة لا تؤثر على متوسط كلفة المال المعمول بها في المؤسسة.



إصدار سندات طويلة الأجل من بنك الكويت المركزي لتمويل الصندوق والاستفادة من التدني التاريخي للأسعار الفائدة.



مؤسسة البترول الكويتية متمثلة بتمويل طويل الأجل وفائدة لا تؤثر على متوسط كلفة الاستثمار المعمول بها في المؤسسة.



الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي متمثلة بتمويل طويل الأجل وفائدة لا تؤثر على متوسط كلفة الاستثمار المعمول بها في الصندوق.

## الخاتمة

إن ما تم تقديمه في هذه المبادرة يمثل الحد الأدنى من التحفيز المطلوب لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محاولة منا لطرح حلول واقعية قابلة للتنفيذ مستنديين في ذلك على فكرة إنشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة لتحقيق غرض محدد في إنعاش القطاع والسعي وراء بناء اقتصاد أكثر استدامة وتنوع على المدى الطويل.

تقوم ورقة السياسة هذه بجمع ما يعانيه المبادر اليوم من جراء الأزمة الصحية التي أَلقت بظلالها على الوضع الاقتصادي في الكويت وبين ما تعانيه الدولة اقتصادياً اليوم من تبعات انخفاض أسعار النفط حاملةً هدف الإنعاش الاقتصادي للمبادرين من أصحاب الباب الخامس والاستشعار الاقتصادي بالمسؤولية تجاه الحالة المالية للدولة.

إن الحاجة الملحة في بناء اقتصاد وطني جديد في ظل الأزمات المتعاقبة منذ العام 2008 وإلى اليوم أصبحت واقعاً مفروضاً لا جدل فيه خصوصاً وأن الحكومة تواجه عجزاً مالياً هو الأكبر في تاريخها بمبلغ 14 مليار دينار نتيجة تضخم القطاع العام بشكله الحالي، كما تواجه تحدي أكبر في خلق 98 ألف وظيفة جديدة كل خمس سنوات أي أنه على الحكومة أن تخلق 325 ألف وظيفة جديدة خلال 15 سنة القادمة، بمعدل زيادة طبيعية 10% كل 5 سنوات.<sup>5</sup>

فإن تحفيز ومساندة القطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي لمتانة النسيج الاقتصادي لا سيما المبادرين أصحاب الأعمال الحرة بغرض مساندتهم للوقوف دون انهياره وتفشي البطالة والتعرض للمسائل القانونية جراء جائحة صحية لا حول لهم فيها ولا قوة كما أن هناك قيمة مضافة للاقتصاد الوطني جراء تحفيز هذا القطاع ورعاية نشأته ومنها خلق فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص وتخفيف بند الرواتب على الميزانية العامة، وزيادة القاعدة الانتاجية وتنويعها.

لا شك بأن الطريق أمامنا طويل لبناء اقتصاد وطني جديد تكون فيه روح المبادرة والعمل الحر أحد أركانه الفاعلة إلا أننا قد قطعنا شوطاً في السنوات القليلة الماضية بتوجيه المواطنين إلى القطاع الخاص عبر إطلاق مشاريعهم الخاصة وتعظيم روح المبادرة، في مسعى منا لإعادة بوصلة الاقتصاد الوطني باتجاه قطاع خاص أكثر إنتاجية ونمو.

فالكويت مقبلة على مرحلة جديدة في تاريخها بسبب توجه العالم للتحويل من الطاقات الهيدروكربونية الناضبة إلى الطاقات النظيفة والمتجددة، فالهزات المقبلة للاقتصاد الوطني يصعب التنبؤ بها. إلا أنه بات مؤكداً بأن استدامة للاقتصاد الوطني أصبح اليوم مرتبطاً بشكل مباشر بقدرة المواطنين على تأسيس الشركات وتملك المشاريع وقيادة دفعة للاقتصاد الجديد المبني على المعرفة والعلم والتطور. ولأن قطاع المشاريع الصغيرة يتسم بالمخاطر، ومعدلات الفشل فيه مرتفعة فإنه من الواجب على الدولة تنميته ورعايته على النحو الصحيح.

# مقترح صندوق إنعاش

للتعافي من آثار كوفيد-19 لصالح  
المشاريع الصغيرة والمتوسطة  
تقدمه الجمعية الاقتصادية الكويتية

فبراير 2021

---

كويت امباكت  
**KUWAITIMPACT**  
AN INTELLECTUAL GATEWAY

تم نشر هذه الورقة بواسطة منصة **Kuwaitimpakt.com** المتخصصة بنشر الأوراق الفكرية والدراسات المتعلقة بالاقتصاد والسياسة العامة في الكويت. تهدف المنصة إلى دعم المفكرين والباحثين وتمكينهم من إيصال أبحاثهم إلى أكبر شريحة ممكنة من القراء وبناء مكتبة واسعة من الدراسات والبحوث القيمة والمعدة من قبل كوادر محلية من المفكرين والأكاديميين. وذلك لتعزيز المناقشات والحوارات المثمرة التي تتناول القضايا الاقتصادية المختلفة. ليس لموقع **Kuwaitimpakt.com** أي أهداف أو دوافع سياسية إنما هو بوابة لممارسة فكرية.

المحتوى المنشور على **Kuwaitimpakt.com** لا يعني مصادقة الموقع أو القائمين عليه على المحتوى المطروح، إنما نحن منصة تهدف لإثراء النقاش وعرض وجهات النظر المختلفة فقط. **Kuwaitimpakt.com** هو مبادرة فكرية من شركة **Bensirri Public Relations**.